

دور الاستثمار الاجنبي للمؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية

The role of foreign investment of enterprises In achieving development economic

حميدة فتح الدين محمد

طالب دكتوراة

مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي جامعة ابن خلدون تيارت

fetwi@yahoo.com

تاريخ النشر: 2019/12/25

تاريخ القبول: 2019/11/27

تاريخ الاستلام: 2019/11/04

الملخص:

تلعب المؤسسة دور محوريا في المنظومة الاقتصادية و الاجتماعية داخل المجتمع و ذلك لما تكتسيه من أهمية بالغة من حيث توفير السيولة النقدية واستثمار رؤوس الأموال في مشاريع متعددة وجني الأرباح المادية وكذلك في توفير مناصب شغل والقضاء على البطالة داخل المجتمع و بحكم أنها تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة أو قابلة للتأهيل عن طريق التكوين بقدر ما هي محتاجة إلى دعم مالي المتمثل في رؤوس الأموال من البنوك والتي تستثمرها لإنجاح المشاريع و الذي ينعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية في ظل حرص الدولة على توفير المناخ المناسب لذلك.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة، العمال، الاستثمار الأجنبي، التنمية الاقتصادية

Abstract:

The institution plays a pivotal role in the economic and social system within the Community and this is of great importance in terms of providing liquidity and investing capital in multiple projects and reaping material profits. Or qualify through training as much as it needs the financial support represented in the capital invested to succeed projects, which is reflected positively on economic development in the light of the State's keenness to provide an appropriate climate for this.

Keywords: Enterprise, workers, foreign investment, development economic

مقدمة:

أقر الدستور الجزائري حرية الاستثمار و التجارة بموجب التعديل الدستوري بتاريخ 06-03-2016 و الذي نقحه نوعا علما ان حرية التجارة والصناعة كان منصوص عليها في ظل دستور 1989، و الذي يعتبر مرجعا أساسيا في تبني هـد المبدأ، كما يعتبر في وجهة نظر الاقتصاديين تحول جذري و الاعتماد على نظام اقتصاد السوق بدلا من الاقتصاد الموجه وذلك بفتح زاوية معينة للأشخاص و المؤسسات الخاصة للولوج إلى عالم التجارة وتبني روح المقاوله و الاعمال بطريقة تبعية عن طريق الاستثمار و إنشاء المؤسسات الخاصة وتحريرها بدون تدخل الدولة بشكل مفرط و في حدود معينة. و في الوقت الراهن جاء التعديل الدستوري لسنة 2016 و في المادة 43 الجديدة و المعدلة كما يلي :

"حرية الاستثمار و التجارة معترف بها و تمارس في إطار القانون وتعمل الدولة على تحسين مناخ الاعمال و تشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية". كما تكفل الدولة ضبط السوق ويحمي القانون حقوق المستهلكين ويمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير النزيهة"¹

فيبتين جليا أن التعديل الدستوري الجديد اعتمد على ضرورة تكريس حرية الاستثمار بدلا من الصناعة وضمان احترام حرية التجارة ، ذلك أن الاستثمار أوسع من الصناعة وان لو لا وجود الاستثمار لما كان هناك وقع للصناعة على ارض الواقع بالإضافة إلى أن الاستثمار قد يشمل قطاعات متعددة كالزراعة و المناجم و الخدمات والسياحة و الصناعة بأنواعها و ارتباط مدى تأثير الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي لا سيما من طرف الخواص في شكل مؤسسة بمفهوم التنمية الاقتصادية، ذلك انه كلما كانت حجم الاستثمارات الأجنبية كبيرة كلما انعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية بفعل المؤسسة إنتاجا و تشغيلا والعكس صحيح .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في إبراز دور الاستثمار لاسيما الاجبني بفعل تدخل المؤسسة التي تعتبر النواة الحقيقية لإنعاش الاقتصاد والمساهمة في دفع عجلة التنمية من خلال استثمارها لرؤوس الأموال لغرض انجاز مشاريع بهدف تحقيق الربح وخلق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي من

¹ - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر ج رقم 76 المؤرخة في 8-12-1996 المعدل بموجب قانون رقم 16-01 المؤرخ في 6-مارس 2016 ج ر ج رقم 14 المؤرخة في 7-مارس 2016.

توفير سلع و خدمات و مناصب شغل داخل المجتمع مبرزا مناخ الاستثمار مقارنة بوضعية المؤسسة في الجزائر .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ربط العلاقة بين مفهوم الاستثمار بالمؤسسة و علاقته بتجسيد التنمية الاقتصادية من وجهة نظر القانون و انعكاساتها على ارض الواقع من خلال التجربة الجزائرية في هذا الصدد .

الإشكالية: وعليه سوف نتطرق إلى هذا الموضوع بناء على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية للمؤسسات في الجزائر؟

وللإجابة على هاته الإشكالية سوف نتطرق أولا الى مفهوم الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية وبالمؤسسة باعتبار أن الاستثمار لا يتأتى إلا بتدخل المؤسسة التي تصبو إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في آخر المطاف وثانيا إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تجربة المؤسسة الفاعلة على ارض الواقع.

المنهج المتبع:

لقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي و ذلك بتحليل بعض النصوص القانونية في المنظومة القانونية في الجزائر و هو المنهج الأكثر تداولاً و شيوعاً في البحوث الأكاديمية لاسيما في العلوم القانونية.

المبحث الأول: الاستثمار وعلاقته بالتنمية والمؤسسة.

و في هذا الصدد سوف نعالج مفهوم الاستثمار و خصائصه و علاقته بالتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي، كما سوف نبين علاقة المؤسسة في ترسيخ العلاقة بين الاستثمار وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة .

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموما وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس مثل الأراضي والبنائات والمنشأة، وقد يكون على شكل غير مادي كالسندات والودائع والأسهم¹. ويعرف الاستثمار على انه ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل فهو نوع من الإنفاق على أصول يتوقع تحقيق عائد مستقبلي².

كما عرفه المشرع الجزائري بموجب المادة 02 من قانون ترقية الاستثمار كما يلي: يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون ما يأتي:

- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل والمساهمة في رأسمال الشركة.³

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر كآلية جديدة للحصول على رؤوس الأموال بالعملة الصعبة وجلبها داخل الوطن والمساهمة في توفير مناصب شغل وإنتاج سلع وخدمات بفعل نقل التكنولوجيا، فقد تخلت جل الدول عن نظام الاستدانة الخارجية من الهيئات المالية الدولية التي تفرض سياساتها القمعية على أصعدة متباينة، والتي لا تخدم هاته الدول كما عرفته الجزائر في نهاية الثمانينات من القرن الماضي و ما تمخض عليه من شلل اقتصادي و نقض فادح في السيولة المالية للخزينة العمومية واضطراب سياسي واجتماعي لا مثيل له هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان الاستثمار المحلي يبقى محدود النطاق والفعالية وذلك راجع لعدة عوامل لاسيما ما تركه آثار النظام الاشتراكي الذي تبنته الجزائر منذ الاستقلال الذي لا يعترف بروح المبادرة الأحادية للأشخاص وتحكم الدولة في النشاط التجاري والحركة الاقتصادية، زيادة إلى الاضطراب المالي و الأمني و السياسي في الحقبة السوداء حال دون الانفتاح الحقيقي على اقتصاد السوق و اندماج المؤسسات الجزائرية لاسيما الخاصة في عالم الاعمال و الاستثمار إلا بعد ولوج الألفية الثالثة ووضع ترسنة قانونية تنظم هذا

¹ - طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن 1997، ص30.

² - السيد محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى مصر 2009، ص8.

³ - المادة 02 من قانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 اوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج رج ج عدد رقم 46 2016/.

المجال، وهذا ما يؤدي بنا الى أن نتطرق إلى معالجة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الأولى وبقيسط اكبر .

وعليه يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في انشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد معين من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر، إذ يمكن أن ينظر الى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا ويوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة شركات متعددة الجنسيات¹.

فهو تملك لمستثمر الأجنبي في شكل شركة جزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين بالإضافة الى قيامه بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرات الفنية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة².

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات كأداة هامة في تجسيد هذا الاستثمار والذي يتصف بالنقل حيث يتميز بسرعة تحركاته باحثا عن الربح والفائدة لذلك فهو ينتقل نحو الأماكن التي توفر له تسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة، كما يتميز الاستثمار بعدة خصائص:

- وجه بارز من أوجه حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى بحيث يتمتع بقدرة أكبر على تعزيز التكامل العالمي.

- يعتبر ميكانيزم حقيقي للوطن في الخارج ومن تداول الإنتاج ورؤوس الأموال.

¹ - زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق، مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة، العدد 08 فيفري 2005، ص4.

² - عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر 1989، ص13. وكذلك قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات، الطبعة الثانية 2006 دار هومه، ص27.

- يعتبر ميكانيزم حقيقي لإغراق الأسواق الدولية من طرف شركات الأجنبية لاسيما الشركات المتعددة الجنسيات .

- يعتبر من دعائم تنمية اقتصاديات الدول المضيفة وخاصة الدول النامية وعامل من عوامل تكريس الانفتاح الاقتصادي على التحولات العالمية ومن ثم الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي¹.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية والمؤسسة

إن التنمية الاقتصادية هي عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة لا تنحصر في النمو المادي فقط، وهي هدف قد يتحقق أم لا يتحقق، كما أنه عملية يرتفع بموجبها الدخل اليومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وعندما تتحقق التنمية بمعدلات نمو تفوق معدلات السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الفردي أي متوسط الدخل الفردي الحقيقي، أما مفهوم النمو فهو يعني بالأساس نمو الناتج الإجمالي وهو هدف من أهداف السياسات الاقتصادية ويقاس بحجم الزيادة الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما خلال فترة محددة ويمكن تقدير هذا الناتج بثلاث طرق وهي طريقة الإنتاج أو القيمة المضافة وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل².

فالتنمية الاقتصادية تعني بالإضافة إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حدوث تغيرات مهمة وواسعة في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات، ولتحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للدولة وذلك عبر البرنامج الاقتصادي المسطر من طرفها والذي يكون بحاجة الى تمويل محدد لتنفيذه سواء اعتمد تمويل هذا البرنامج على التمويل الذاتي أو الخارجي أو الاستثمار الأجنبي³.

¹ - ناصر مراد ، مقال بعنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعواقبه في الجزائر ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية ،عدد رقم 01-2008ص78 و مايلها.

² - عمار محجوب زكي، مقال بعنوان دور التمويل العربي والإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، السنة الثامنة عشر -العددان 52-55 صيف، خريف 2011، ص92.

³ - عمار محجوب زكي، نفس المرجع، ص93 .

وكذلك قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية ، لبنان 2013ص30

ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة، ومعنى كذلك توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن ويحدث التوسع في الناتج الكامن عندما يحدث زيادة في الموارد الطبيعية الموارد البشرية رأسمال أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي¹.

وعليه فإن الاستثمار هو أساس النمو والتنمية الاقتصادية إذ تعتبر عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدول وتوفير رأسمال اللازم للاستثمار الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بما يلعبه الاستثمار من أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي بحكم تبني إستراتيجية الاستثمارات التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل والذي لا يمكن تحقيقه إلا برؤوس أموال كبيرة غالبا ما تكون عن طريق استثمارات أجنبية مباشرة بفعل الشركات المتعددة الجنسيات في بلد المضيف²، بحيث يساهم بشكل كبير وفعال في تحقيق النمو لمحتوى التدفقات الرأسمالية الخاصة تمثل في نطاق المحافظ الاستثمارية للدول مما ينعكس عليها بالنفع³ ويؤثر معدل الاستثمار وإنتاجيته في النمو الاقتصادي لذلك يحدد الاستثمار معدلات النمو لاقتصادي، فالاستثمار يتحدد بمعدل الربح ويرتبط معه بطريقة طردية، وبالتالي فإن انخفاضه يؤدي الى ثبات معدل النمو الاقتصادي وفي هذه الحالة يكون الاستثمار لإحلال فقط وتتنخفض الأجور الحقيقية وكلما ازداد الاستثمار في الأجل القصير نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية تزداد الأرباح ويزداد الاستثمار مرة أخرى وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي⁴.

¹ - بن قوية المختار، مقال بعنوان علاقة الاستثمار العام بإنتاجية القطاع الخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2010، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي عدد رقم 2-2013، ص31 وما يليها. وكذلك ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، الطبعة الثانية، ديوان للمطبوعات الجامعية الجزائر 2005، ص129. وكذلك سفيان قمومية، رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017، ص104.

² - منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن 2012، ص86.

³ - سفيان قمومية نفس المرجع السابق، ص155.

⁴ - منصوري الزين، نفس المرجع السابق، ص310.

وكذلك صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية القاهرة 2009، ص7.

و أما المؤسسة هي وحدة اقتصادية التي تقوم بإنشاء وتقديم سلع أو خدمات يهدف ببيعها وذلك لغرض تغطية المصاريف وتحقيق الأرباح¹، ويمكن تقسيم المؤسسة حسب المعيار القانوني إلى مؤسسة فردية بمعنى مقاوله فردية أين تكون الذمة المالية للشخص والمؤسسة ذمة مختلفة ومجموعة، وإلى شركات تخضع للقانون التجاري تهدف إلى تحقيق الأرباح والتي يكون فيها ذمة الأشخاص المالية غالبا مستقلة عن ذمة الشركة².

ومهما كانت الطبيعة القانونية والشكل التي تأخذه للمؤسسة فهي تقوم بعقد المقاوله الذي يعتبر التزام احد المتعاقدين أن يؤدي عملا مقابل أجر معلوم يتعهد به المتعاقد الآخر بدفعه³ سواء لصالح مالك المشروع الأصلي خاصة إذا كان هذا المشروع ذات طابع عمومي كبناء منشأة قاعدية ومطارات وسدود، أو كان ذات طابع خاص أين يمكن أن تكون المؤسسة هي المالكة والمسيرة في نفس الوقت للمشروع، فعقد المقاوله يكون بصورة مستقلة على عكس عقد العمل، ولا يخص التزام بالاحتفاظ بشيء معين كما هو الحال في عقد إيداع، ولا يخص نقل أشياء معينة من وإلى مكان آخر كما هو في عقد النقل⁴.

وان كانت المؤسسة ككيان مستقل عن الأشخاص المكونين لها فانه بحاجة ماسة إلى الموارد البشرية المتمثلة في العمال الذين يعتبرون اللبنة الأساسية والمحورية للقيام بالعمل والمساهمة في الإنتاج داخل المؤسسة، فلا يمكن في أي حال من الأحوال عدم ربط المؤسسة بضرورة وجود العامل الأجير الذي يتقاضى اجر معين مقابل ما يبذله من جهد فكري أو عضلي لتحقيق غاية المؤسسة المشروعة وذلك من خلال عقود العمل المبرمة بين الطرفين سواء كانت عقود عمل محددة المدة أم غير محددة المدة و كما ينص عليه قانون العمل رقم 90-11⁵.

¹- Farouk Bouyacoub, L'entreprise et Financement bancaire, Edition casbah2000, p37.

²-Luc Bernet- Rollande, Principes de technique bancaire, 25^{eme} édition Dunod2008,p211

³ - المادة 549 من الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن قانون المدني الجزائري ج ر عدد رقم 78 المعدل والمتمم بقانون رقم 05/07 بتاريخ 13-05-2007، ج رج ج عدد رقم 31.

⁴-Pascal Puig, contrats spéciaux, 6^{eme} édition Dalloz2015,P572.

⁵ - قانون رقم 90-11 المؤرخ في 21-04-1990 المتعلق بعلاقات العمل المعدل و المتمم

وإن كان في حقيقة الأمر ضبط مفهوم المؤسسة لا يقل أهمية من الناحية القانونية إلا أن الجانب المالي والاقتصادي له دور مهم في تجسيد المشاريع بفعل الاستثمارات الفعلية بمختلفها مما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية، و عليه تعتبر المؤسسة الرابط المحوري والفعال بين تجسيد الاستثمار وانعكاسه على التنمية الاقتصادية ووقعها على المجتمع داخل الدولة.

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل نظام اقتصاد السوق

سوف نتطرق ها هنا إلى تقييم أداء الاستثمار الأجنبي في الجزائر وإبراز التجربة الجزائرية للمؤسسات الفاعلة كحوصلة إلى ما يمكن التوصل إليه فيما يخص مناخ المال والاعمال بفعل الاستثمار.

المطلب الأول: أداء الاستثمار الأجنبي في الجزائر

نجحت الجزائر في عام 2014 في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة قيمتها 1448 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الأوناكتاد تتمثل نسبته 3,4% من الإجمالي العربي لنفس العام، حيث بلغ نشاط الاستثمار في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015 إلى 375 مشروع تم تنفيذه من قبل 306 شركة عربية وأجنبية ومن أهمها الإمارات بنسبة 5 مليار دولار واسبانيا وفرنسا وبريطانيا والصين وسويسرا ومصر والتي تقدر تكلفتها بـ 58 مليار دولار، وتوظف حوالي 93 ألف عامل، وفي هذا الصدد تكلف قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28,1% والمعادن بـ 21,1% والعقار بنسبة 19,6% من مجمل هذه الاستثمارات.

في حين بلغت استثمارات الجزائر بالخارج بـ 15 مشروع تم تنفيذه من طرف الشركات الجزائرية لاسيما سوناطراك بقيمة 1,7 مليار دولار وتوظف حوالي 3 ألف عامل، وذلك في كل من اليمن وكوت ديفوار وتونس¹.

وما تجدر إليه الإشارة إلى أنه احتلت الجزائر في سنة 2011 المرتبة الثالثة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بعد كل إفريقيا الجنوبية والمغرب، علما أن مكانة إفريقيا على المستوى العالمي ليست منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي بمقارنة مع دول شرق أوروبا وجنوب شرق

¹ - فادي كمال، وقاسي ياسين، مقال بعنوان مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة الجزائر، مجلة المالية ومحاسبة الإدارية، العدد الرابع ديسمبر 2015، ص 69 وما يليها .

أسيا إذا فقط تمثل فقط نسبة 2% من مجمل الاستثمار العالمية.و من بين أهم صور الاستثمار الأجنبي على المستوى المحلي نذكر:

مشروع تراموي مستغانم¹:

حيث انه وبتاريخ 2013/08/04 تم إبرام صفقة تجارية تحت رقم 2013/36 بين كل من مؤسسة ميترو الجزائر EMA الممثلة في السيد حذبي عمار الرئيس المدير العام و المجمع الاسباني Corsan –Corviam Construcccion S A Chef de File et Alstom Transport SA et Isolux IngenieriaSA ممثلا في مديره التقني الدولي Nicola AlonsoBerrio-Ategortua وذلك وفقا لقانون الصفقات العمومية الجزائري رقم 236/10 الصادر بتاريخ 2010/10/07 المعدل والمتمم لغرض انجاز مشروع خط التراموي بمدينة مستغانم بطول 14,2 كلم 2 يربط من منطقة صلامندر الى غاية جامعة خروبة . و من محطة السكك الحديدية الى غاية المحطة البرية الجديدة بطريق ماسرى، وذلك بعد اتباع اجراء المناقصة الدولية والوطنية وهذا بعدما تم إيداع العرض في شهر أفريل 2013 من طرف المجمع وقبوله فيما بعد .

ويتكون المجمع من شركتين CorsanCorviam Construcccion S A و Isolux IngenieriaSA العضوان في التجمع واللذان تخضعان للقانون الاسباني وأن مقرهما متواجد بمادريد العاصمة وكذلك الشركة الفرنسية Alstom Transport SA العضو الثالث و التي تخضع بدورها الى القانون الفرنسي وأن مقرها الاجتماعي متواجد بضواحي باريس، إضافة الى وجود كذلك مكتب الدراسات تركي Yuksel Proje As، وحسب الاتفاق المبرم بين الأطراف أي مترو الجزائر والمجمع الاسباني فيعهد الى هذا الأخير عملية الدراسة التقنية والفنية للمشروع وكذلك بناء وتشبيد المشروع وتسليمه بموجب عقد مفتاح في اليد، و ذلك في غضون 3 سنوات ونصف وبمبلغ قدره بـ 25.341.041.237,50 دج بكل الرسوم مفصل كالتالي:

- مبلغ 21.292.650.039,59 دج بدون رسوم والمقسم كالتالي:

¹-Copie conforme visé du Marché N36-2013 entre E.M.A et Groupement Corsan-Corviam Construcccion Alstom Transport Isolux Ingeniería Portant la Réalisation de la première ligne du Tramway de Mostaganem

- بالعملة المحلية: 9.433.421.750,34 دج بدون رسوم.

- العملة الصعبة: 11.850.543,20 أورو.

- الحقوق الجمركية: 366.449.565,11 دج .

- الحقوق الضريبية: 3.682.031.632,80 دج، و بمعدل 1 أورو = 101,489 دج

كما تم اختيار الغرفة التجارية الدولية لغرض تسوية الخصومة التحكيمية والتي تتعدّد بالجزائر وأن القانون الجزائري هو الذي يطبق على أن يكون بتعيين ثلاث محكمين من طرف نظام الغرفة التجارية الدولية، وذلك بعد فشل كل إجراءات الودية لحل النزاع، وأن اللغة الفرنسية هي التي تدير هاته الخصومة من حيث والإجراءات والمراسلات¹.

ويعتبر هذا المجمع رائد في انجاز مثل هاته المشاريع ويتمتع خبرات فنية وتكنولوجيا معترف بها دوليا بحيث سبق وأن عمل على مثل هاته المشاريع بإسبانيا والإكوادور ومصر.

ولكن عرف انجاز هذا المشروع تأخر كبير وذلك بعد الاعتذارات الموجهة لهذا المجمع وبعد المحادثات التي جرت بوزارة الأشغال العمومية بحضور والي ولاية مستغانم السابق عبد الوحيد تمار وممثلو المجمع الاسباني فقد منح مدة 12 شهرا ابتداء من شهر أفريل 2017 عوض 20 شهر كما أراد المجمع لانتهااء من المشروع وتسليمه بحلول نهاية السداسي الأول لعام 2018، علما أنه تم فسخ العقد بالتراضي بين الأطراف وتم منحه لمؤسسة وطنية المجمع كوسيدار لإتمام المشروع الذي مازال لحد الساعة في طور الانجاز وفي اللمسات الأخيرة.

ويعتبر هذا المشروع ذات أهمية كبيرة والذي سوف ينشط الحركة الاقتصادية والاجتماعية ويعود بالنفع على ولاية مستغانم من عدة نواحي بحيث سوف يخلق مناصب عمل جديدة وغير دائمة أثناء التشييد وأخرى دائمة بحوالي 510 منصب عمل دائم قيد التسليم و التشغيل².

¹-Copie conforme et visé du Marché N36-2013, op.cit

²- مقال منشور بتاريخ 2018/12/09 عن وكالة الأنباء الجزائرية، عبر الانترنت و تم الاطلاع عليه من الانترنت على الساعة 9:55 دقيقة

وما يلاحظ أن أغلب الاستثمارات الأجنبية تركزت حول التنقيب البترولي والمنتجات البترولية نسبة كبيرة جدا، وذلك راجع لكون أن الاقتصاد الوطني يرتكز هو الآخر على مداخل البترول والغاز مما يعطي أمانا أكبر للشركات الأجنبية في الاستثمار في هذا القطاع مهما ألت الظروف الاقتصادية والأمنية في أي لحظة لأنه هذا الاستثمار مرتبط بوجود الدولة اقتصاديا ومكانتها.

2- وضع الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

بالإضافة الى العوائق المعروفة من طرف أهل الاختصاص كالعراقيل الإدارية والبيروقراطية وعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة في الأفق وعدم الاستقرار الأمني والسياسي و التشريعي فأهم ما يمكن ملاحظته في التجربة الجزائرية في المرحلة الحالية مايلي:¹

- ان فعالية النظام الضريبي في الجزائر ترتبط بزيادة تحديث ادارة الضرائب ماديا وبشريا ومعرفيا لمواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية والعالمية ومواجهة تحدياتها، غير أن الهيكل الضريبي لا يزال مختلا من خلال اعتماده على الجباية البترولية وسيطرة الضرائب غير المباشرة عليه، فضلا عن تعقد الإجراءات الضريبية وعدم الوضوح في التطبيق مما يترك المجال للتلاعب والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، كما تصطدم فعالية النظام الضريبي الجزائري بثقل التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي على الرغم من التدابير التشريعية والتنظيمية الهادفة للحد من هاتين الظاهرتين الذي أدى إلى تفاقم خسائر الخزينة العمومية، وفي تقرير للبنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر شكل معدل الضريبة المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار الأجنبي.

- بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وانعدام تخصص القضاء في مجال منازعات الاستثمار.

- يواجه المستثمر الأجنبي مسألة العقار، غير أن التحقيقات أثبتت أن الجزائر تتوفر على 30% من المساحة الكلية غير مستغلة، وبالتالي فالمسألة ليست مسألة عقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي.

- عدم فعالية نظام حماية حقوق الملكية بالإضافة إلى إن البنية التحتية في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب لذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

¹- عطوي سميرة و عبد الحميد مهري ، مقال بعنوان الساسة الضريبية و دورها في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر -الاشارة الى تجارب دولية - مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع- ديسمبر 2015، ص142.

- وبالرغم من استحداث المشرع الجزائري لعدة هيئات على مختلف أدوارها كصندوق ضمان الصفقات العمومية ولذلك للمساهمة في تمويل الاستثمار العمومي و التي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-67 بحيث يعتبر أداة لتطوير الاقتصاد و تشجيع الاستثمار وذلك بالنظر إلى ما تتطلبه من نفقات يتم صرفها من ميزانية الدولة من أجل تجسيد المشاريع على أرض الواقع إلا أنه و من الناحية العملية يلاحظ تأخر كبير للمصلحة المتعاقدة في دفع المستحقات المالية للمؤسسات مما يجعل المتعاملين المتعاقدين مع الدولة بحاجة إلى تمويل خارجي وذلك تقاديا للاضطرابات التي قد تصيب خزائنتهم، ناهيك عن ضعف حجم القروض و الكفالات والضمانات التي تستفيد منها المؤسسات الفاعلة في مجال الاستثمار.¹

الخاتمة:

رغم المجهودات التي قامت بها الدولة من تحسين مناخ الاستثمار عن طريق التشريع والتنظيم في الجزائر، إلا أن مفهوم الاستثمار الناجح لا يتأتى إلا بفعل روح المبادرة و المقاولاتية للمؤسسة في تجسيده على أمر الواقع، بحيث أصبح نجاح الاستثمار مرتبطا بوجود مؤسسات ناجحة من حيث الأداء الفعال والتميز وذلك مع تراجع دور الدولة في خلق مبادرات الاستثمار، مما يعود بالنفع للمؤسسة الناشطة في المجال من خلق الثروة وتوفير مناصب شغل وتحقيق أرباح مالية معتبرة وبالتالي خلق نوع من التوازن في تحقيق معادلة التنمية الاقتصادية داخل المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للدولة بفعل دور المؤسسة الريادي و الفعال لما يعود عليها بالنفع وتحقيق عائدات مالية جمة .

قائمة المراجع المعتمدة

أولا: القوانين

- 1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر ج ج رقم 76 المؤرخة في 8-12-1996 المعدل بموجب قانون رقم 16-01 المؤرخ في 6-مارس 2016 ج ر ج ج رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 .

¹ - بوسعدية رؤوف، مقال بعنوان دور صندوق ضمان الصفقات العمومية في تمويل الصفقات العمومية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية و السياسية ، العدد 04-2016، ديسمبر 2016، ص 572

- 2- الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن قانون المدني الجزائري ج ر عدد رقم 78 المعدل والمتمم بقانون رقم 05/07 بتاريخ 13-05-2007، ج ر ج عدد رقم 31
- 3- قانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 اوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر ج عدد رقم 46 /2016.
- 4- قانون 90-11 المؤرخ في 21-04-1990 المتعلق بعلاقات العمل المعدل و المتمم .

ثانيا: الكتب

- 1- السيد محمد الجوهري ، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار ، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى مصر 2009.
- 2- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن 1997.
- 3- عمر هاشم، محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، مصر 2007.
- 4- عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر 1989.
- 5- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، لبنان 2013.
- 6- قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات، الطبعة الثانية دار هومة 2006 .
- 7- ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، الطبعة الثانية، ديوان للمطبوعات الجامعية الجزائر 2005.
- 8- سفيان قمومية ،رؤوس الأموال الأجنبية و أثرها على النمو الاقتصادي ،دار النشر الجامعي الجديد،الجزائر،2017.
- 9- منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن 2012.
- 10- صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية القاهرة 2009 .

ثالثا :المقالات

- 1- بن قوية المختار، مقال بعنوان علاقة الاستثمار العام بإنتاجية القطاع الخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2010، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي عدد رقم 2-2013.

2- فادي كمال، قاسي ياسين، مقال بعنوان مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة الجزائر، مجلة المالية ومحاسبة الإدارية، العدد الرابع ديسمبر 2015.

3- ناصر مراد، مقال بعنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية عدد رقم 1-2008 .

4- عمار محجوب زكي، مقال بعنوان دور التمويل العربي والإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، السنة الثامنة عشر - العددان 55-52 صيف، خريف 2011.

5- عطوي سميرة و عبد الحميد مهري ، مقال بعنوان الساسة الضريبية و دورها في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر -الاشارة الى تجارب دولية - مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع- ديسمبر 2015 .

6- زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق،مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة، العدد 08 فيفري 2005.

7- مقال منشور بتاريخ 2018/12/09 عن وكالة الأنباء الجزائرية، عبر الانترنت و تم الاطلاع عليه من الانترنت على الساعة 9:55 دقيقة .

رابعا : الكتب و الوثائق باللغة الفرنسية

1-Farouk Bouyacoub, L'entreprise et Financement bancaire, Edition casbah 2000 .

2-Luc Bernet- Rollande, Principes de technique bancaire, 25^{eme} édition Dunod 2008.

3-Pascal Puig, contrats spéciaux, 6^{eme} édition Dalloz 2015.

4- Copie conforme du Marché N36-2013 entre E.M.A et Groupement Corsan-Corviam Construccin Alstom Transport Isolux Ingeniería Portant la Réalisation de la première ligne du Tramway de Mostaganem .